Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

الاقتصاد الليبي بين مركزية الدولة ومتطلبات السوق الحر

عبد المطلوب أحمد بوفـــــــــروه
كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار
البيضاء- ليبيـــــــــــــا
a1692m@yahoo.co.uk

تاريخ الاستلام2025/8/14 –تاريخ المراجعة: 2025/9/11– تاريخ القبول: 2025/9/17– تاريخ للنشر : 2025 /9/24

الملخص :

تناولت هذه الورقة دراسة معمقة للاقتصاد الليبي مركزّةً على الجدل القائم بين مركزية الدولة في إدارة الاقتصاد ومتطلبات التحول نحو سوق حرّ وديناميكي. يستعرض البحث التطورات التاريخية التي شكّلت بنية الاقتصاد الليبي، حيث أدّى الاعتماد الطويل على النفط وإدارة الدولة المركزية إلى ظهور اقتصاد ريعي محدود التنوع يحدّ من فعالية القطاع الخاص وقدرته على الابتكار. تحلل الورقة التحديات الهيكلية والسياسية والاقتصادية التي تعيق الانتقال إلى نموذج السوق الحر، مثل ضعف الإطار التشريعي، وعدم استقرار الأوضاع السياسية، والافتقار إلى تنويع مصادر الدخل. وفي المقابل، تسلط الدراسة الضوء على الإمكانيات الكبيرة التي تتيحها الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي، والكوادر البشرية الشابة لدعم هذا التحول. وتخلص الورقة إلى أن تحقيق اقتصاد سوق حر مستدام في ليبيا يتطلب إصلاحات شاملة على مستوى السياسات والمؤسسات، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد الوطني، إلى جانب توفير بيئة مستقرة وآمنة لجذب الاستثمارات. كما تقدم الورقة مجموعة من التوصيات العملية التي تستهدف تسهيل وتسريع هذه العملية، مما يمكّن ليبيا من الانطلاق نحو اقتصاد أكثر تنافسية واستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الليبي، مركزية الدولة، الانتقال إلى السوق الحر، الاقتصاد الريعي، تنويع الاقتصاد، تطوير القطاع الخاص، عدم الاستقرار السياسي، الإصلاحات المؤسسية، مناخ الاستثمار، النمو الاقتصادي المستدام.

The Libyan Economy Between State Centralization and the Demands of the Free Marke

Abstract:

This paper presents an in-depth study of the Libyan economy, focusing on the ongoing debate between the centralization of state control over the economy and the requirements for transitioning to a dynamic free market. The research reviews the historical developments that shaped the structure of the Libyan economy, where prolonged reliance on oil and centralized state management led to the emergence of a rentier economy with limited diversity, restricting the efficiency of the private sector and its capacity for innovation. The paper analyzes the structural, political, and economic challenges hindering the shift to a free market model, such as weak legislative frameworks, political instability, and a lack of income source diversification. Conversely, the study highlights the significant potential offered by natural resources, strategic geographic location, and a youthful workforce to support this transition. The paper concludes that achieving a sustainable free market economy in Libya requires comprehensive reforms at the policy and institutional levels, strengthening the role of the private sector, diversifying the national economy,

alongside providing a stable and secure environment to attract investments. Additionally, the paper offers a set of practical recommendations aimed at facilitating and accelerating this process, enabling Libya to move towards a more competitive and sustainable economy.

Keywords: Libyan Economy, State Centralization, Free Market Transition, Rentier Economy, Economic Diversification, Private Sector Development, Political Instability, Institutional Reforms, Investment Climate, Sustainable Economic Growth..

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الليبي، مركزية الدولة، الانتقال إلى السوق الحر، الاقتصاد الريعي، تنويع الاقتصاد، تطوير القطاع الخاص، عدم الاستقرار السياسي، الإصلاحات المؤسسية، مناخ الاستثمار، النمو الاقتصادي المستدام. **مقدمة:-**

يلعب الاقتصاد دورًا محوريًا في تشكيل مسارات التنمية والاستقرار في أي دولة فهو يعكس مدى فاعلية السياسات الاقتصادية المتبعة وقدرتها على استثمار الموارد الوطنية بكفاءة لتحقيق النمو والازدهارفي ليبيا، شكّلت مركزية الدولة في إدارة الاقتصاد عنصرًا رئيسيًا منذ اكتشاف النفط في منتصف القرن العشرين، حيث اعتمد النمو الاقتصادي بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي شكلت العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وقد أدى هذا الاعتماد إلى هيمنة الدولة على معظم القطاعات الاقتصادية، مما أسفر عن نشوء اقتصاد ريعي قلّص من دور القطاع الخاص وأضعف قدرة السوق على التعبير عن قواه بحرية. على الرغم من الاستقرار النسبي الذي وفّرته هذه المركزية في فترات معينة إلا أن التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وتنامي الاتجاهات نحو تحرير الأسواق، سلطت الضوء على الحاجة الماسة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي. إنّ الاقتصاد الليبي اليوم يواجه تحديًا مركزيًا يتمثل في الانتقال من نموذج اقتصادي يعتمد بشكل شبه حصري على الدولة إلى نموذج اقتصاد سوق حر يسمح بزيادة فعالية الموارد، وتنويع الاقتصاد، وتحفيز الابتكار والاستثمار.

تناولت هذه الورقة تحليل هذا التوتر الجوهري بين مركزية الدولة ومتطلبات السوق الحر، مع التركيز على دراسة العوامل الهيكلية والسياسية التي شكلت الاقتصاد الليبي، واستكشاف الفرص والقيود التي تواجه عملية التحول. كما سعت الورقة إلى تقديم رؤية استراتيجية تساعد صناع القرار على تبني سياسات تدعم تحقيق اقتصاد متنوع وفعال قادر على مواجهة التحديات المستقبلية والاندماج بسلاسة في الاقتصاد العالمي.

مشكلة الدراسة:-

رغم امتلاك ليبيا موارد طبيعية ضخمة، وعلى رأسها النفط، إلا أن اقتصادها ظل لعقود يعتمد على نموذج مركزي تقوده الدولة، يتّسم بسيطرة شاملة على القطاعات الحيوية وتوزيع الموارد عبر آليات غير سوقية. ومع التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها البلاد منذ عام 2011، برزت مطالب داخلية ودولية تدعو إلى تحرير الاقتصاد وتبني آليات السوق الحرة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وخلق بيئة استثمارية جاذبة.

ومع ذلك، يواجه هذا التوجه عقبات هيكلية ومؤسسية، منها ضعف البنية القانونية، غياب الشفافية، وافتقار الاقتصاد الليبي لمؤسسات السوق الفاعلة، فضلًا عن استمرار عقلية المركزية في صنع القرار الاقتصادي. وبالتالي، تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل:

إلى أي مدى يمكن للاقتصاد الليبي أن يتحول من نموذج الاقتصاد المركزي إلى نموذج السوق الحرة، وما أبرز التحديات والفرص المرتبطة بهذا التحول؟

المنهجية:-

تعتمد هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

1. جمع البيانات الثانوية من تقارير رسمية محلية (مثل وزارة التخطيط، مصرف ليبيا المركزي)، وتقارير دولية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي).
2. تحليل السياسات الاقتصادية الليبية خلال الفترات السابقة، وخاصة قبل وبعد عام 2011.
3. مقارنة مرجعية مع تجارب دول أخرى انتقلت من النمط المركزي إلى اقتصاد السوق.
4. استخدام الأدوات التحليلية لتقييم مدى جاهزية الاقتصاد الليبي للانتقال، مع تحديد أهم المعوقات والفرص.

أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الورقة إلى:

1. تحليل طبيعة الاقتصاد الليبي وتحديد السمات الرئيسية للنموذج المركزي الذي اعتمدته الدولة لعقود.
2. استكشاف متطلبات الانتقال نحو اقتصاد السوق الحرة في السياق الليبي.
3. تحديد المعوقات والتحديات البنيوية والمؤسسية التي تواجه هذا التحول.
4. رصد الفرص المتاحة لتعزيز بيئة اقتصادية أكثر تحررًا وانفتاحًا على القطاع الخاص والاستثمار.
5. تقديم توصيات عملية لصناع القرار تسهم في تيسير عملية الانتقال الاقتصادي وتحقيق التوازن بين دور الدولة وآليات السوق.

فرضيات الدراسة:-

تنطلق هذه الورقة من الفرضيات التالية:

1. الاستمرار في النهج المركزي يعيق تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.
2. التحول إلى اقتصاد السوق يتطلب إصلاحات قانونية ومؤسسية وهيكلية شاملة.
3. غياب الاستقرار السياسي والأمني يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تفعيل آليات السوق.
4. يمكن للاقتصاد الليبي، إذا توافرت الشروط اللازمة، أن يحقق مكاسب كبيرة من الانتقال إلى اقتصاد السوق، بما في ذلك تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل.
5. تقديم توصيات سياساتية عملية لصناع القرار تسهم في تيسير عملية الانتقال الاقتصادي وتحقيق التوازن بين دور الدولة وآليات السوق.

أهمية الدراسة:-

تنبع أهمية هذه الدراسة من عدة جوانب:

1. تأتي هذه الدراسة في وقت تمر فيه ليبيا بتحولات سياسية واقتصادية عميقة، ما يجعل الحاجة لفهم وتوجيه السياسات الاقتصادية أمرًا بالغ الأهمية.
2. تسد هذه الورقة فجوة معرفية في تحليل العلاقة بين مركزية الدولة ومتطلبات السوق الحرة في السياق الليبي.
3. تقدم نتائج الدراسة مرجعًا لصناع القرار في ليبيا عند صياغة سياسات تهدف إلى الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة.
4. يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في بلدان تمر بظروف انتقال مشابهة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

محدوديات الدراسة:-

تواجه هذه الدراسة بعض المحدوديات، منها:

1. الافتقار إلى بيانات حديثة ودقيقة نتيجة لضعف مؤسسات الإحصاء في ليبيا والظروف الأمنية والسياسية المتقلبة.
2. الطابع النظري التحليلي للدراسة، حيث تعتمد على تحليل ثانوي دون إجراء مسوحات ميدانية أو بيانات كمية أصلية.
3. تقلب الأوضاع السياسية قد يؤثر على استمرارية السياسات الاقتصادية المقترحة، ويجعل من الصعب التنبؤ بمآلات التحول.
4. التركيز على الإطار العام للتحول الاقتصادي، دون التعمق في قطاعات محددة مثل الزراعة، الصناعة أو الخدمات.

هيكل الاقتصاد الليبي:

يُعد الاقتصاد الليبي واحدًا من الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على النفط والغاز الطبيعي، حيث تمثل هذه القطاعات حجر الزاوية في هيكل الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من أن ليبيا تمتلك أكبر احتياطات نفطية في أفريقيا، والتي تُقدر بحوالي 48.4 مليار برميل من النفط الخام، فإن الاقتصاد الليبي يعاني من العديد من التحديات الهيكلية. فالناتج المحلي الإجمالي للبلاد يعتمد بشكل شبه كامل على قطاع النفط، الذي يُساهم بنحو 70-75% من إجمالي الناتج المحلي، ويُشكّل أكثر من 95% من إجمالي الصادرات(مصرف ليبيا المركزي،2023). وهذا الاعتماد الكبير على النفط جعل الاقتصاد الليبي هشًا أمام تقلبات أسعار النفط العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على إيرادات الدولة، مما يخلق حالة من عدم الاستقرار المالي. يتراوح الإنتاج اليومي من النفط في ليبيا في عام 2023 بين 1.1 إلى 1.2 مليون برميل يومياً، في حين يُقدر أن قدرة البلاد الإنتاجية يمكن أن تصل إلى 1.6 مليون برميل يومياً في حال تحسن الظروف السياسية والأمنية (Libyan National Oil Corporation. 2024). ولكن، من المعروف أن الإنتاج النفطي الليبي تعرض للعديد من الأزمات نتيجة للنزاعات المسلحة والمشاكل الأمنية التي أدت إلى تدمير المنشآت النفطية والموانئ. في أوقات الاضطراب السياسي، يتم تعطيل حقول النفط بشكل مؤقت، مما يقلل من قدرة البلاد على تصدير النفط، ويؤثر سلبًا على إيراداتها.

على الرغم من أهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، فإن تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية يؤثر بشكل كبير على استقرار المالية العامة للبلاد. في بعض الأحيان، ترتفع الإيرادات الحكومية بشكل كبير عندما ترتفع أسعار النفط، بينما في أوقات الانخفاض، قد تعاني الحكومة من عجز كبير في الميزانية، مما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد. هذا يعتمد إلى حد كبير على استمرار تدفق العوائد النفطية التي تمول معظم المشاريع الحكومية.

إلى جانب النفط، يشكل القطاع الزراعي جزءًا صغيرًا جدًا من الاقتصاد الليبي، حيث لا يتعدى إسهامه 1-2% من الناتج المحلي الإجمالي. تعود هذه النسبة الضئيلة إلى الطبيعة الجغرافية للبلاد، التي تتميز بمناخ صحراوي جاف يجعل الزراعة عملية صعبة. ومع ذلك، يبذل الكثير من الجهد لتحسين الوضع الزراعي وزيادة الإنتاج المحلي، وذلك من خلال مشاريع ضخمة تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية. أحد هذه المشاريع هو "النهر الصناعي العظيم"، الذي يُعد من أكبر مشاريع الري في العالم، وهدفه نقل المياه الجوفية من أعماق الصحراء إلى المناطق الساحلية لزراعة الأراضي وتحقيق الأمن الغذائي. رغم أن هذا المشروع حقق بعض النجاحات، إلا أنه لا يزال يواجه تحديات كبيرة مثل نقص التمويل، وعدم استكمال بعض مراحله بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية المتأزمة. ورغم هذه الجهود، تظل ليبيا تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية، حيث تُستورد حوالي 80% من احتياجاتها الغذائية. تشمل هذه الواردات السلع الأساسية مثل القمح، الأرز، السكر، والزيوت النباتية، مما يعكس ضعف القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي المحلي. هذا الاعتماد على الأسواق العالمية في تلبية الاحتياجات الغذائية يجعل ليبيا عرضة للتقلبات في أسعار السلع الغذائية العالمية، وهو ما يزيد من الأعباء الاقتصادية على المواطنين.

بالنسبة للقطاع الصناعي، فإنه يعاني من قلة التنوع والاعتماد الكبير على المواد الخام. تشكل الصناعات التحويلية مثل صناعة الأسمنت والبتروكيماويات والحديد والصلب جزءًا صغيرًا من الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا تتجاوز مساهمة هذا القطاع 5-10%. تعتمد معظم هذه الصناعات على الغاز الطبيعي، ومن ثم تظل الصناعة في ليبيا محدودة من حيث الإنتاجية والتنوع. كما أن قطاع الصناعات غير النفطية لا يزال يعاني من ضعف التكنولوجيا والبنية التحتية، مما يحول دون تحقيق تقدم كبير في المجالات

الصناعية. على سبيل المثال، تعتبر صناعة الأسمنت من أكثر الصناعات تطورًا في ليبيا، حيث تُقدر قدرة المصانع على إنتاج ما بين 5 إلى 7 ملايين طن سنويًا، ولكن هذا لا يعد كافيًا لتلبية احتياجات السوق المحلي في حال كان النمو الصناعي أكبر(وزارة التخطيط الليبية. 2023).

فيما يخص القطاع المصرفي، فإن النظام المالي الليبي يواجه العديد من التحديات الهيكلية، حيث يعاني من نقص في الشفافية والفساد المستشري في العديد من المؤسسات المالية. يضم القطاع المصرفي في ليبيا أكثر من 20 بنكًا تجاريًا، ولكن معظم هذه البنوك تقتصر على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل الحسابات الجارية والقروض المحدودة، نظرًا للقيود المفروضة على المعاملات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التضخم في ليبيا شهد معدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة، إذ تراوحت النسب بين 20-30% سنويًا، مما أسهم في تآكل القوة الشرائية للدينار الليبي وزيادة العجز المالي في الدولة. تعتبر معدلات البطالة المرتفعة، خاصة بين فئة الشباب، من المشاكل الرئيسية في السوق المحلي، حيث تتراوح نسبة البطالة بين 20-30%، ما يعكس ضعف فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص (International Monetary Fund. 2023).

على الرغم من هذه التحديات، يُعَد قطاع النفط العامل الرئيسي الذي يعوّل عليه الاقتصاد الليبي في تحقيق الانتعاش المالي. إلا أن الاعتماد الكبير على النفط يشكل عائقًا أمام تنويع الاقتصاد، ويجعل البلاد عرضة للصدمات الاقتصادية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط. هذا الوضع يفرض على ليبيا ضرورة العمل على إصلاح هيكل الاقتصاد بشكل أكبر من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية، مثل الزراعة والصناعة، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية المحدودة.

تُعد الأوضاع السياسية والأمنية من أكبر العوامل المؤثرة في أداء الاقتصاد الليبي. فمنذ عام 2011، شهدت البلاد سلسلة من النزاعات المسلحة والانقسامات السياسية التي ألحقت أضرارًا كبيرة بالبنية التحتية الاقتصادية، بما في ذلك تدمير المنشآت النفطية والمصانع والطرق. هذه النزاعات لا تقتصر على تدمير الممتلكات بل تؤدي أيضًا إلى نزوح المواطنين، مما يزيد من الضغط على الخدمات العامة ويفاقم من أزمة البطالة والفقر. علاوة على ذلك، فقد أسهمت هذه الأوضاع في تدهور الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات الفقر، مما يتطلب تدخلًا سريعًا لتحقيق الاستقرار السياسي أولاً، ومن ثم توجيه الجهود نحو إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أسس أكثر استدامة. في المستقبل، يعتمد نجاح الاقتصاد الليبي على قدرة البلاد على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات اقتصادية شاملة. في حال تم الوصول إلى اتفاق سياسي يفضي إلى استقرار طويل الأمد، فمن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الليبي انتعاشًا تدريجيًا، مع زيادة في الإيرادات النفطية وتحقيق بعض التقدم في تنويع الاقتصاد. ولكن لا يمكن للقطاع النفطي أن يظل المصدر الوحيد للموارد المالية، ولذلك فإن تطوير الصناعات غير النفطية والزراعة، وإصلاح النظام المالي، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية ستظل أمورًا أساسية لضمان استدامة النمو وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

تحليل تطور الاقتصاد الليبي تحت مركزية الدولة

منذ اكتشاف النفط في ليبيا في خمسينيات القرن الماضي، اتجهت الدولة نحو تبني نموذج اقتصادي مركزي، يقوم على سيطرة شاملة للدولة على الموارد الاقتصادية، خاصة النفط الذي أصبح يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. وقد تعزز هذا التوجه بشكل كبير في عهد النظام السابق، حيث أُلغيت الملكية الخاصة في عدة قطاعات، وتم تأميم المصارف والشركات الكبرى، وأُعطيت الدولة الدور الرئيسي في التخطيط والإنتاج والتوزيع.

1. **خصائص الاقتصاد المركزي الليبي**

الاقتصاد المركزي في ليبيا اتسم بعدد من السمات التي كان لها تأثير عميق على أدائه وتوجهاته. فقد كانت الدولة تهيمن بشكل كامل على الموارد، حيث تركزت جميع العائدات النفطية في يدها، مما جعل من الموازنة العامة والإنفاق الحكومي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي في البلاد. هذا الوضع أضعف من دور القطاع الخاص، الذي تم تهميشه من خلال تشريعات مقيدة وإجراءات بيروقراطية معقدة، ما أسهم في خلق بيئة غير مشجعة للمبادرات الفردية والاستثمار المحلي.

من جهة أخرى، غاب التنويع الاقتصادي بشكل واضح، نتيجة الاعتماد المفرط على قطاع النفط، ما أدى إلى تراجع مساهمة القطاعات الأخرى، كالصناعة والزراعة والخدمات، في الناتج المحلي الإجمالي. وتحول الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد ريعي بامتياز، حيث أصبحت الدولة المصدر الأساسي للدخل وفرص العمل والدعم الاجتماعي، مما أرسى علاقة تبعية بين المواطن والدولة، قائمة على الاستهلاك وليس الإنتاج.

وقد كانت لهذه المركزية نتائج مباشرة على الأداء الاقتصادي العام، إذ أصبح الاقتصاد عرضة لتقلبات حادة بفعل اعتماده شبه الكامل على عائدات النفط، التي تتأثر بشكل كبير بأسعار السوق العالمية. كما أدى تضخم الجهاز الإداري، نتيجة التوسع المستمر في التوظيف الحكومي، إلى زيادة الأعباء المالية على الموازنة دون مردود إنتاجي ملموس. إضافة إلى ذلك، فإن غياب الحوافز الاقتصادية والمنافسة ساهم في تراجع الإنتاجية والكفاءة والابتكار في مختلف القطاعات. و رغم التغيرات السياسية التي أعقبت 2011، ظل الاقتصاد الليبي محصوراً في الإطار الريعي والمركزي، حيث استمرت الدولة في لعب الدور الأساسي في التوزيع والتمويل، بينما لم تُفعّل إصلاحات اقتصادية هيكلية حقيقية تسمح بانتقال فعلي نحو اقتصاد السوق. كما أن الانقسام المؤسسي والحكومي ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية وتعطيل أية جهود إصلاحية.

متطلبات الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر

لكي تتمكن ليبيا من الانتقال من نموذج الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق، لا بد من إجراء إصلاحات جذرية على عدة مستويات متداخلة. البداية الحقيقية لهذا التحول تتطلب إصلاحات قانونية وتنظيمية شاملة تهدف إلى تفكيك البنية البيروقراطية التي خنقت النشاط الاقتصادي لعقود. ويعد تحرير البيئة القانونية أحد أهم الشروط الأساسية في هذه المرحلة، من خلال مراجعة القوانين الاستثمارية القائمة مثل قانون الاستثمار رقم (9) لسنة 2010 وتعديله بما يتيح حرية التملك للأجانب ويمنح المستثمرين مجالًا أوسع لاختيار القطاعات التي يرغبون في العمل بها دون تدخل مفرط من الدولة في تحديد الأولويات. كذلك ينبغي إلغاء

القوانين التي تكرس الاحتكار خاصة تلك التي تمنح امتيازات لبعض الشركات العامة واستبدالها بتشريعات تفتح الباب أمام المنافسة وتعزز من التنافسية في السوق مع فرض ضوابط تمنع الممارسات الاحتكارية. إلى جانب ذلك يعد تفعيل قوانين الشفافية والإفصاح المالي ومكافحة الفساد خطوة جوهرية لاستعادة ثقة المستثمرين المحليين والدوليين وخلق بيئة أعمال نزيهة ومستقرة.

إلا أن إصلاح الإطار القانوني وحده لا يكفي بل يتطلب الأمر أيضًا بناء مؤسسات فعالة تدعم السوق لأن اقتصاد السوق لا يقوم على آليات العرض والطلب فقط، بل يحتاج إلى منظومة مؤسسية متكاملة. من أبرز هذه المؤسسات مصرف مركزي يتمتع بالاستقلالية الكاملة قادر على رسم سياسات نقدية تضمن استقرار قيمة العملة وتكبح جماح التضخم وتؤمن استقرار الجهاز المصرفي ككل. كما لا يمكن تجاهل دور الهيئات التنظيمية مثل هيئات أسواق المال، وهيئات حماية المنافسة وحماية المستهلك، التي تضطلع بدور رقابي وتنظيمي لضمان نزاهة السوق وشفافيته. وتحتاج ليبيا كذلك إلى مراكز بحوث وسياسات اقتصادية تساهم في تقديم البيانات الدقيقة والتحليلات الاقتصادية اللازمة لدعم اتخاذ القرار، وهو عنصر تفتقر إليه البلاد بشكل واضح في الوقت الراهن.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فإن تحريكه وتفعيله يشكل خطوة أساسية في مسار التحول. فقد ظل هذا القطاع مهمشًا وضعيفًا بسبب سيطرة الدولة على مفاصل الاقتصاد لذلك فإن النهوض به يقتضي تسهيل إجراءات تأسيس الشركات عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتأسيس نافذة موحدة تتيح تسجيل الأنشطة الاقتصادية بسهولة ودون تعقيدات. كما يجب توفير آليات تمويل ميسرة عبر البنوك وصناديق لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى جانب برامج تمويل مدعومة حكوميًا تشجع على الانخراط في النشاط الإنتاجي. ويتطلب الأمر أيضًا تمكين المستثمرين من الوصول إلى الأراضي والخدمات الأساسية دون عراقيل، وخلق بيئة حاضنة للابتكار وريادة الأعمال من خلال دعم حاضنات الأعمال ومسرّعات المشاريع وتشجيع التعاون بين الجامعات ومراكز البحث العلمي والقطاع الخاص.

لكن رغم كل هذه الجهود، فإن الانتقال إلى اقتصاد السوق سيظل رهينًا بتحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي وهو شرط محوري لا يمكن تجاوزه. الانقسام السياسي الحاد بين الشرق والغرب ووجود أكثر من حكومة قد خلق بيئة غير مستقرة أربكت السياسات الاقتصادية ومنعت تنفيذ خطط إصلاحية متماسكة. كما ساهم عدم استقرار سعر الصرف وتعدد أسعار العملة في زعزعة الثقة داخل السوق، سواء من قبل المستثمرين أو حتى المواطنين. ومن هنا، يصبح من الضروري أن تُعتمد خريطة طريق اقتصادية موحدة تشرف عليها حكومة مركزية قوية، وتتبناها مؤسسات الدولة كافة مع التزام حقيقي بإجراء إصلاحات تدريجية تحظى بإجماع وطني. وفي خضم هذا التحول لا بد من الحفاظ على العدالة الاجتماعية وضمان ألا تكون الفئات الفقيرة والمتوسطة هي الضحية الأولى لهذه التغييرات. ويستلزم ذلك إصلاح نظام الدعم بشكل تدريجي ومدروس بحيث يتم استبداله بدعم نقدي مباشر يُوجه للفئات المستحقة فعليًا، دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين الأشد احتياجًا. كما يجب إعداد برامج تدريب وتأهيل مهني للموظفين الذين قد يتأثرون بعمليات الخصخصة لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل الجديد. وإلى جانب ذلك يُعتبر إنشاء نظام تأمين صحي واجتماعي فعال أحد الأعمدة الأساسية لحماية المواطنين وضمان تغطية شاملة لهم خلال مراحل الانتقال الاقتصادي بما يرسخ الثقة في مشروع التحول ويمنع الانقسامات الاجتماعية التي قد تعرقل مسار الإصلاح. في المجمل، إن الانتقال إلى اقتصاد السوق في ليبيا ليس مجرد تعديل في السياسات بل هو مسار شامل يتطلب إرادة سياسية وإجماع مجتمعي وخطة مدروسة تتوازن فيها الأهداف الاقتصادية مع الضرورات الاجتماعية لضمان تحول حقيقي ومستدام.

الدراسات السابقة

تشير العديد من الدراسات إلى أن الاقتصاد الليبي يُعد مثالًا كلاسيكيًا للاقتصاد الريعي، حيث تعتمد الدولة بشكل شبه كامل على عائدات النفط، مع سيطرة مركزية على الموارد والإنفاق.

تناولت دراسة السنوسي بسيكري تجربة الخصخصة في ليبيا، موضحة أن الدولة، منذ التحول الاشتراكي في عام 1978، سيطرت على معظم أوجه الإنتاج والتوزيع، مما أدى إلى تقلص دور القطاع الخاص إلى حد هامشي، الذي كان يستوعب أكثر من 75% من القوى العاملة، وأصبح دوره هامشيًا، خاصة بعد أن استحوذ القطاع العام على أكثر من 85% من مخصصات خطط التنمية الخماسية آنذاك (بسيكري،2006) كما أشارت دراسة سمية ميلاد باكير إلى نمو اقتصاد الظل في ليبيا خلال الفترة (1981-2010م)، نتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، مما أدى إلى ظهور سوق موازية للعملات والسلع، وزيادة الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. و بعد عام 2011، واجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة، منها الانقسام المؤسسي، وتراجع الإنتاج النفطي، وغياب الاستقرار السياسي، مما أعاق جهود الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق (باكير،2019). تناولت دراسة الفارسي حول المنطقة الحرة بمصراته دور المناطق الحرة في تعزيز التنمية الاقتصادية، مشيرة إلى أنها تمثل فرصة لجذب الاستثمارات وتنويع الاقتصاد، لكنها تواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية والإطار القانوني (الفارسي،2023). ناقشت دراسة عيسى محمد الآثار الاقتصادية المتوقعة لانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية، مشددة على ضرورة تبني إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتقليل الانعكاسات السلبية وتعظيم المكاسب المحتملة (محمد،2008). كذلك أوصى المؤتمر العلمي الدولي الثاني بكلية الاقتصاد – جامعة سرت، بضرورة تقييم النظم الإدارية المركزية المطبقة في ليبيا، والاستفادة من الأسس العلمية المعاصرة في الإدارة لتحقيق التنمية المكانية (المؤتمر العلمي الدولي الثاني.2023). كما أوضحت دراسة صادرة عن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed. 2023) أن الاقتصاد الليبي يُعد حالة متطرفة من الاقتصاد الريعي، حيث تعتمد الدولة على الإيرادات النفطية دون تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما أدى إلى ضعف الطبقة الوسطى وغياب المساءلة والشفافية. كذلك تناولت بعض الدراسات التحديات التي تواجه القطاع الخاص في ليبيا، مشيرة إلى ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني بسبب السياسات المركزية. كما أشارت تقارير البنك الدولي إلى أن القطاع الخاص في ليبيا لا يزال غير متطور، حيث يُوظف حوالي 14% فقط من القوى العاملة، مما يعكس الحاجة إلى إصلاحات لتعزيز دوره في الاقتصاد .(World Bank.2025).   أوصت دراسة صادرة عن مركز الدراسات الأمنية والعسكرية الليبي بضرورة إعادة تعريف دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والسماح

للقطاع الخاص المحلي والأجنبي بالاستثمار في القطاعات الواعدة لتحقيق النمو غير النفطي وخلق فرص عمل (Libyan Center for Security and Military Studies. 2023). تُشير ايضا بعض الدراسات الى أن الفساد وضعف الحوكمة الاقتصادية يمثلان عائقين رئيسيين أمام التحول نحو اقتصاد السوق. حيث أشارت بعض التقارير إلى أن تجارة النفط غير المشروعة في ليبيا ساهمت في استمرار الانقسام وعدم الاستقرار في البلاد، حيث يتم تهريب الوقود المدعوم وبيعه في السوق السوداء، مما يُفيد الجماعات المسلحة المرتبطة بالفصائل المتنافسة. كذلك أوضحت تقارير أخرى أن الصراع على السيطرة على البنك المركزي الليبي يُهدد الاستقرار الاقتصادي، مع توقف البنك عن معالجة المعاملات، مما يُعرض الوظائف الحكومية والتجارة الدولية للخطر.

تشير معظم الدراسات السابقة إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، في مقدمتها هيمنة الدولة المركزية على مفاصل النشاط الاقتصادي والاعتماد المفرط على قطاع النفط كمصدر شبه وحيد للدخل إلى جانب تهميش واضح لدور القطاع الخاص. ولضمان انتقال ناجح نحو اقتصاد السوق، تؤكد هذه الدراسات على ضرورة تبني حزمة شاملة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية والهيكلية بما يعيد التوازن إلى البنية الاقتصادية. كما يشكل تعزيز الاستقرار السياسي عاملًا حاسمًا في توفير بيئة مناسبة للإصلاح إلى جانب أهمية تفعيل دور القطاع الخاص ليكون محركًا للنمو، مع التركيز على تنويع مصادر الدخل وتحقيق تنمية مستدامة تُراعي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي: الواقع والآفاق

1. الوضع الحالي للقطاع الخاص

يسهم القطاع الخاص في ليبيا بنسبة محدودة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير التقديرات إلى أن مساهمته لا تتجاوز 2% من الناتج المحلي الإجمالي . هذا الوضع يعكس استمرار هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، مما يحد من فرص نمو القطاع الخاص وتطوره(World Bank. 2025). حيث يواجه القطاع الخاص الليبي عدة تحديات تعيق نموه وتطوره، من أبرزها:

الهيمنة الحكومية و استمرار سيطرة الدولة على معظم القطاعات الاقتصادية فهذا يحد من فرص القطاع الخاص في المنافسة والتوسع. كذلك تفتقر ليبيا إلى إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الاستثمار ويضمن حقوق المستثمرين، مما يثني العديد من رواد الأعمال عن الدخول في السوق. حيث تعاني البلاد من ضعف في البنية التحتية الأساسية، مما يؤثر سلبًا على قدرة القطاع الخاص على تقديم خدماته بكفاءة. ايضا يواجه رواد الأعمال صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس وتوسيع أعمالهم، خاصة في ظل غياب مؤسسات مالية تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ورغم كل هذه التحديات، هناك جهود دولية لدعم وتعزيز دور القطاع الخاص في ليبيا، منها: مشروع EU4PSL: يهدف هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي إلى تحسين بيئة الأعمال في ليبيا وتعزيز قدرات رواد الأعمال خاصة الشباب والنساء(Expertise France & European Union. 2020). كذلك مبادرة EU4Skills: تركز هذه المبادرة على تطوير المهارات وتعزيز قابلية التوظيف، مما يسهم في تمكين القطاع الخاص من الاستفادة من القوى العاملة المؤهلة (Expertise France & European Union.2024).

كما ان البنك الدولي أطلق مبادرات تهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع، مع التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولتفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد الليبي، يُوصى بما يلي:

إصلاح البيئة التنظيمية من خلال تحديث القوانين واللوائح لتشجيع الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين.

تحسين البنية التحتية من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية الأساسية لدعم نمو الأعمال.

تسهيل الوصول إلى التمويل عن طريق إنشاء مؤسسات مالية تدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم حوافز مالية للمستثمرين.

تعزيز التعليم والتدريب عن طريق انشاء تطوير برامج تعليمية وتدريبية تلبي احتياجات السوق وتُعد القوى العاملة للمشاركة الفعالة في القطاع الخاص.

بالنظر إلى التحديات والفرص، يُعد تعزيز دور القطاع الخاص في ليبيا خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتقليل الاعتماد على النفط، مما يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص نفسه.

مفهوم مركزية الدولة ومقارنتها بالاقتصاد الحر:

تُعد مركزية الدولة أحد النماذج الاقتصادية والسياسية التي تقوم على تركيز السلطة الاقتصادية والإدارية في يد الحكومة. في هذا النظام، تتولى الدولة مهام التخطيط والتنظيم والإشراف على كافة مناحي النشاط الاقتصادي، من إنتاج وتوزيع وتسعير واستهلاك. لا يُترك في هذا النموذج مجال كبير للقطاع الخاص، إذ يُنظر إلى الدولة بوصفها الجهة المسؤولة عن توجيه الاقتصاد لخدمة الصالح العام وضمان العدالة الاجتماعية بين المواطنين.

من أبرز ما يميز مركزية الدولة هو قدرتها على توجيه الاقتصاد نحو أهداف وطنية استراتيجية، مثل التنمية المتوازنة بين المناطق، أو النهوض بالقطاعات المهملة، إلى جانب قدرتها على تحقيق مستوى عالٍ من العدالة في توزيع الثروات وتقليص الفوارق الطبقية، وذلك من خلال التحكم في الموارد وتحديد الأولويات. كما تتيح المركزية للحكومات وضع خطط طويلة المدى بعيدًا عن حسابات الربح والخسارة الفورية، مما يساعد على بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية للجميع. في أوقات الأزمات تستطيع الدولة التدخل السريع لحماية الاقتصاد من الانهيار.

لكن رغم هذه المزايا تعاني الأنظمة المركزية من عدة سلبيات أبرزها تفشي البيروقراطية والتعقيدات الإدارية التي قد تُبطئ تنفيذ القرارات وتؤدي إلى سوء إدارة الموارد. كما أن غياب المنافسة يؤدي إلى ضعف الحوافز الفردية للابتكار مما قد ينعكس سلبًا على جودة الخدمات والإنتاج. إلى جانب ذلك، فإن تركيز السلطة في أيدي الدولة قد يؤدي إلى الفساد والمحسوبية، ويجعل النظام أقل قدرة على التكيّف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة.

في المقابل يقوم نموذج السوق الحرة على فكرة أن الأفراد والشركات الخاصة هم من يجب أن يملكوا ويديروا وسائل الإنتاج، وأن الأسعار وتوزيع الموارد يجب أن يُترك لتفاعل العرض والطلب دون تدخل حكومي مباشر. في هذا النظام يُعتبر الربح هو الحافز الأساسي للعمل والإنتاج وتُشجع المنافسة بين الشركات على تقديم منتجات أفضل وخدمات أكثر تطورًا بأسعار تنافسية ومن أبرز مزايا السوق الحرة أنها تولّد بيئة مرنة وسريعة الاستجابة للتغيرات في احتياجات المستهلكين والتقنيات الجديدة. كما أنها تُحفّز على الابتكار بفضل وجود الدافع لتحقيق الربح، وتُساهم في تخصيص الموارد بكفاءة عالية، حيث يتم توجيهها إلى القطاعات الأكثر إنتاجية وربحية. إضافة إلى ذلك، توفر السوق الحرة حرية واسعة للأفراد في اختيار مساراتهم المهنية وتأسيس مشروعاتهم الخاصة.

إلا أن السوق الحرة كذلك لا تخلو من سلبيات خطيرة، أبرزها أنها قد تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة لترك السوق يعمل دون قيود، مما ينعكس في تفاوت توزيع الدخل والثروة. كما أن الشركات الكبرى قد تسعى إلى احتكار السوق مما يُضعف التنافس ويضر بالمستهلكين. أضف إلى ذلك أن غياب الرقابة قد يؤدي إلى استغلال العمال، أو تجاهل الأضرار البيئية، أو الإضرار بالصحة العامة. كما أن الأسواق الحرة تكون عرضة للتقلبات الاقتصادية الحادة والأزمات المفاجئة، كما حدث في الأزمة المالية العالمية عام 2008.

عند المقارنة بين النظامين، نلاحظ أن مركزية الدولة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار النسبي، لكنها غالبًا ما تكون أقل كفاءة وابتكارًا بسبب البيروقراطية وغياب الحوافز. أما السوق الحرة، فهي أكثر مرونة وكفاءة وتُشجع على الابتكار، لكنها قد تفتقر إلى العدالة وتُعرّض المجتمع لمخاطر اقتصادية واجتماعية جسيمة.

ولذلك، فإن العديد من الدول اليوم تتجه نحو نموذج الاقتصاد المختلط ، الذي يجمع بين مميزات النظامين. في هذا النموذج يُترك للقطاع الخاص حرية النشاط الاقتصادي لكن الدولة تتدخل عند الضرورة لضبط السوق وتوفير الخدمات العامة وضمان الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية. الصين على سبيل المثال، تُعد نموذجًا معاصرًا للاقتصاد المختلط حيث تجمع بين التخطيط المركزي في بعض القطاعات والسوق الحرة في قطاعات أخرى. أما دول مثل السويد والنرويج، فتطبق نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي ، حيث تسمح بحرية السوق ولكن مع شبكة واسعة من الضمانات الاجتماعية والتدخل الحكومي لضمان تكافؤ الفرص.

في النهاية، لا يمكن القول إن هناك نظامًا اقتصاديًا مثاليًا مطلقًا فكل نظام له مزاياه وعيوبه ويعتمد نجاحه على السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل دولة وعلى قدرتها في التوازن بين الحرية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول(1): مقارنة بين مركزية الدولة ونظام الاقتصاد الحر

وجه المقارنة	مركزية الدولة	الاقتصاد الحر
ملكية وسائل الإنتاج	**مملوكة للدولة**	**مملوكة للأفراد والشركات الخاصة**
آلية اتخاذ القرار	**من خلال التخطيط الحكومي المركزي**	**عبر قوى السوق (العرض والطلب)**
دور الدولة	**دور شامل في توجيه الاقتصاد وتحديد الأولويات**	**دور محدود يقتصر على التنظيم وفرض القوانين وحماية السوق**
الدافع الاقتصادي	**تحقيق المصلحة العامة والعدالة الاجتماعية**	**تحقيق الأرباح والنمو الاقتصادي الفرد**
الكفاءة الاقتصادية	**أقل كفاءة بسبب غياب التنافس**	**أعلى كفاءة بفضل التنافس وتحفيز الابتكار**
العدالة الاجتماعية	**عالية، الدولة توزع الموارد بشكل متوازن**	**ضعيفة، تؤدي غالبًا إلى تفاوت كبير في الدخل والثروة**
المرونة	**أقل مرونة وصعوبة في التكيف مع التغيرات**	**مرونة عالية واستجابة سريعة للتطورات الاقتصادية والتكنولوجية**
الابتكار والإبداع	**محدود نتيجة غياب الحوافز والمنافسة**	**مرتفع بسبب وجود الحوافز الربحية والمنافسة**
البيروقراطية	**مرتفعة، الإجراءات معقدة وبطيئة**	**منخفضة نسبيًا بسبب بساطة الإجراءات وحرية السوق**
الاستقرار الاقتصادي	**أعلى في الأزمات بفضل التدخل الحكومي**	**أقل، عرضة للأزمات والتقلبات الاقتصادية**
احتمالية الفساد	**مرتفعة بسبب تركّز السلطة**	**قد تكون منخفضة نسبيًا مع وجود نظام قانوني ورقابي فعّال**

توزيع الدخل	**تسعى الدولة لتوزيعه بشكل عادل**	**يُترك لقوى السوق، ما يؤدي لتفاوتات كبيرة**

الجدول من اعداد الباحث

تجارب بعض الدول للتحول الى نظام الاقتصاد الحر بدل مركزية الدولة:

شهدت العديد من الدول في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية جذرية تمثلت في الانتقال من نظام الاقتصاد المركزي، الذي تسيطر فيه الدولة على وسائل الإنتاج والتوزيع، إلى نظام السوق الحر الذي يُفسح المجال للمبادرة الفردية والقطاع الخاص. وقد اختلفت تجارب هذه الدول في طريقة التنفيذ وسرعة الإصلاح والنتائج المحققة. من بين أبرز هذه التجارب يمكن التوقف عند روسيا، الصين، بولندا، وفيتنام، ومقارنتها بالوضع في ليبيا التي واجهت تحديات خاصة في هذا السياق.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، اتجهت روسيا ومعظم الجمهوريات السوفيتية السابقة إلى تطبيق إصلاحات اقتصادية واسعة عُرفت باسم "العلاج بالصدمة". شملت هذه الإصلاحات تحرير الأسعار، خصخصة الشركات الحكومية، وتحرير التجارة. لكن هذه الخطوات التي طُبقت بسرعة وبدون بناء مؤسسات فعّالة أدت إلى فوضى اقتصادية وانتشار الفساد وتدهور في مستوى المعيشة خلال سنوات التسعينات قبل أن يبدأ الاقتصاد الروسي بالتعافي لاحقًا (Aslund. 2007) . وعلى النقيض، اختارت الصين منذ أواخر السبعينيات نهجًا تدريجيًا أكثر حذرًا. بدأت الإصلاحات بقيادة دينغ شياو بينغ، الذي أطلق سياسة اقتصاد السوق الاشتراكي، فتم تحرير الزراعة أولاً، ثم السماح للقطاع الخاص بالنمو تدريجيًا وفتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي. ومع حفاظ الحزب الشيوعي على السيطرة السياسية والاقتصادية على بعض القطاعات الحيوية، استطاعت الصين أن تحقق نمواً اقتصادياً مذهلاً جعلها ثاني أكبر اقتصاد في العالم (World Bank. (1993 . أما بولندا فقد كانت من أوائل دول أوروبا الشرقية التي تحررت من الحكم الشيوعي وطبقت إصلاحات السوق بعد عام 1989. وعلى الرغم من أن التجربة البولندية شهدت صعوبات اقتصادية في بدايتها، إلا أن اعتمادها على دعم دولي مثل صندوق النقد الدولي، وسرعة تنفيذ الإصلاحات مكنها من التحول إلى اقتصاد مستقر ومتنامٍ في فترة قصيرة نسبيًا (IMF.2000) .

وفي جنوب شرق آسيا، خاضت فيتنام تجربة مشابهة للصين من حيث التدرج في الإصلاح. أطلقت فيتنام برنامج في أواخر الثمانينيات مهد الطريق لتحرير الأسواق وتشجيع الاستثمارات، وتحقيق معدلات نمو عالية. حافظت الدولة على بعض أدوات التوجيه الاقتصادي لكنها شجعت القطاع الخاص بصورة متزايدة مما أخرج البلاد من العزلة الاقتصادية وأدخلها في سلاسل الإنتاج العالمية (World Bank, 2016). في المقابل فإن ليبيا رغم امتلاكها ثروات نفطية ضخمة لم تشهد تحولًا اقتصاديًا مماثلًا أو مدروسًا من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق. اما في ليبيا وفي ظل النظام السابق اتسم الاقتصاد الليبي بسيطرة شديدة من الدولة على جميع القطاعات خاصة النفط مع ضعف واضح في تنمية القطاع الخاص وانعدام التنوع الاقتصادي. وبعد عام 2011 ميلادي ومع التغيرات السياسية والأمنية أصبحت الظروف أكثر تعقيدًا. إذ عرقلت الصراعات والانقسامات الداخلية أي محاولة حقيقية للإصلاح الاقتصادي ناهيك عن غياب المؤسسات القوية التي يمكن أن تُشرف على عملية تحول ناجحة. وعليه فإن ما يُميز تجارب روسيا، الصين، بولندا، وفيتنام، هو وجود رؤية واضحة للإصلاح الاقتصادي ودرجات متفاوتة من الاستقرار السياسي والمؤسساتي وهو ما تفتقر إليه ليبيا حتى الآن. إن نجاح أي تحول اقتصادي في ليبيا مستقبلاً يتطلب تهيئة بيئة سياسية مستقرة وبناء مؤسسات فعّالة ووضع استراتيجية اقتصادية متكاملة تستفيد من تجارب الدول الأخرى دون تكرار أخطائها.

التحديات امام التحول الى نظام الاقتصاد الحر:

يمثل التحول من النظام الاقتصادي الموجّه أو شبه الموجّه إلى نظام السوق الحر خطوة استراتيجية كبرى، لكنه في الوقت ذاته يُعد من أعقد عمليات التغيير التي يمكن أن تمر بها دولة لما ينطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية عميقة. من أبرز التحديات التي تعترض طريق هذا التحول هو ضعف البنية المؤسسية اللازمة لعمل السوق بشكل فعّال. فالسوق الحر لا يمكن أن ينجح إلا إذا توفرت بيئة تنظيمية وقانونية قوية تضمن الشفافية وتكافؤ الفرص، وحماية الحقوق الاقتصادية وهو ما لا يتوفر دائمًا في الدول ذات التقاليد المركزية العريقة، حيث تفتقر إلى مؤسسات فعالة في مجالات القضاء، الضرائب، الرقابة المالية، وحماية المنافسة. إلى جانب ذلك فإن مقاومة التغيير تُعد تحديًا رئيسيًا حيث تتواجد شبكات نفوذ ومصالح قوية كانت تستفيد من هيمنة الدولة على الاقتصاد وقد ترى في السوق الحر تهديدًا لامتيازاتها. هذه الجهات سواء أكانت في الجهاز البيروقراطي أو في الشركات العامة تميل إلى عرقلة الإصلاحات الاقتصادية التي تمس مصالحها، مما يؤدي إلى بطء في تنفيذ السياسات الجديدة أو حتى فشلها. كما أن التحول يتطلب تغيّرًا ثقافيًا لا يقل أهمية عن التغيير المؤسسي. فالمجتمعات التي اعتادت لسنوات أو لعقود على الاعتماد على الدولة تجد صعوبة في الانتقال إلى عقلية المبادرة الفردية والعمل الحر وتحمل المخاطر. إذ يفتقر كثير من الناس إلى ثقافة ريادة الأعمال وقد يشعرون بعدم الأمان في بيئة اقتصادية تنافسية لا تقدم ضمانات واضحة.
وفي سياق موازٍ يواجه هذا التحول تحديات اجتماعية حادة، من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة على المدى القصير. ففي ظل التحرير الاقتصادي تلجأ الدولة إلى خصخصة بعض المؤسسات العامة أو تقليص الدعم عنها ما يؤدي إلى إغلاقها أو إعادة هيكلتها بشكل يؤدي إلى فقدان عدد كبير من الوظائف، لا سيما في القطاعات التي كانت تعتمد على الدعم الحكومي لتغطية خسائرها. هذا التسريح الواسع للعمال قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية ويُحدث صدمات معيشية لفئات واسعة من الشعب. ويترافق ذلك مع اتساع فجوة الدخل والثروة بين الفئات المختلفة في المجتمع. ففي السوق الحر يتمتع من يمتلك رأس المال أو المهارات العالية بفرص نمو سريعة، بينما يتراجع وضع الفئات الأضعف مما يؤدي إلى تفاوت طبقي قد يصبح مزمنًا إذا لم تُرافق التحولات بإجراءات تعويضية فعالة من قبل الدولة.

ومن المشكلات الأخرى التي قد تنشأ ظهور الاحتكار في السوق خاصة إذا لم تتوفر تشريعات قوية لضبط المنافسة. ففي بعض الحالات قد تتحول الشركات الكبرى إلى كيانات احتكارية تُقصي المنافسين الصغار وتفرض أسعارًا مرتفعة مما يُقوّض مبدأ التنافس الحر ويضر المستهلكين. كذلك فإن تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية قد يؤدي إلى ارتفاع حاد في تكاليف المعيشة وهو ما يُسبب ضغطًا على الطبقات المتوسطة والفقيرة ويولد حالة من التذمر الشعبي قد تعيق استكمال الإصلاحات. ولا يمكن إغفال أن القطاع الإنتاجي المحلي في بعض الدول يكون هشًا وغير قادر على مواجهة المنافسة الأجنبية مما يعرضه للانهيار عند فتح الأسواق دون حماية مرحلية. يؤدي هذا إلى تراجع الإنتاج الوطني وزيادة الاعتماد على الاستيراد، وهو ما يضر الميزان التجاري والعملة الوطنية. كما أن تحرير الاقتصاد يتطلب تعديلًا عميقًا في القوانين المتعلقة بالضرائب، الجمارك، حماية المستهلك، والملكية الفكرية، وهي عملية معقدة تستغرق وقتًا وتتطلب إرادة سياسية ومهارة تقنية عالية.

أخيرًا، فإن أي تحول نحو السوق الحر لا يمكن أن ينجح دون توافر قدر كافٍ من الاستقرار السياسي والتوافق الوطني والإجماع على أهداف الإصلاح الاقتصادي. التحول الفجائي دون تمهيد أو دون حماية اجتماعية مرافقة يمكن أن يؤدي إلى أزمات حادة، ليس فقط اقتصادية بل وسياسية وأمنية، لذلك فإن التدرج في تطبيق الإصلاح مع اتخاذ إجراءات داعمة للفئات المتضررة يظل الخيار الأجدى لتفادي الانهيارات وضمان نجاح الانتقال إلى اقتصاد السوق.

تسعى ليبيا منذ سنوات إلى الخروج من عباءة الاقتصاد الريعي القائم أساسًا على النفط والانتقال إلى نظام اقتصادي أكثر تنوعًا وكفاءة يقوم على مبادئ السوق الحرة والانفتاح على الاستثمار والمنافسة. إلا أن هذا التحول لا يزال يواجه جملة من التحديات البنيوية والسياسية التي تجعل من تطبيق نموذج السوق الحر عملية معقدة ومتشابكة.

فعلى مدى عقود اعتمد الاقتصاد الليبي بشكل شبه كلي على عائدات النفط التي شكلت أكثر من 90% من إيرادات الدولة وهو ما أدى إلى نشوء اقتصاد ريعي، حيث أصبحت الدولة المصدر الرئيسي للوظائف والدعم والإنفاق ما جعل المجتمع يعتمد بشكل كبير على التوظيف الحكومي والإعانات المباشرة وغير المباشرة. هذا الوضع أضعف من قدرة القطاع الخاص على النمو، وأدى إلى غياب حقيقي لثقافة ريادة الأعمال والاستثمار الحر، كما خلق بيئة اقتصادية غير تنافسية ومغلقة.

في السنوات التي تلت الثورة الليبية عام 2011م عانت البلاد من أزمات سياسية وأمنية متكررة أثرت سلبًا على الاستقرار الاقتصادي وأعاقت أي جهود إصلاح جادة. كذلك الصراعات الداخلية والانقسامات بين المؤسسات الرسمية جعلت من الصعب تنفيذ سياسات اقتصادية موحدة وأدت إلى ازدواجية في الإدارة المالية والنقدية، مما زاد من هشاشة الاقتصاد وأضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

من الناحية العملية، فإن محاولة تطبيق نظام السوق الحر في ليبيا تصطدم بعقبات عديدة، أبرزها ضعف المؤسسات الاقتصادية والرقابية مثل غياب جهاز فاعل لحماية المنافسة أو مكافحة الاحتكار بالإضافة إلى مشاكل هيكلية في الجهاز القضائي والمصرفي مما يحدّ من قدرة رواد الأعمال والمستثمرين على العمل بحرية وأمان. كما أن انتشار الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة في العديد من القطاعات يؤدي إلى تشويه قواعد السوق ويُضعف مبدأ تكافؤ الفرص. إلى جانب ذلك، لا تزال ليبيا تفتقر إلى بنية تحتية قانونية وتشريعية متكاملة تواكب متطلبات الاقتصاد الحر، مثل قوانين الاستثمار، الإفلاس، الشركات، الضرائب، حماية المستهلك، وحماية الملكية الفكرية. كما أن القطاع المصرفي الليبي لا يزال يواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف خدمات التمويل والائتمان ما يجعل من الصعب على القطاع الخاص خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم للانطلاق أو التوسع.

ورغم هذه التحديات، فإن ليبيا تملك فرصًا واعدة لنجاح التحول نحو اقتصاد السوق إذا ما توفرت الإرادة السياسية والرؤية الإصلاحية الشاملة. فالبلاد تتمتع بثروات طبيعية هائلة وموقع جغرافي استراتيجي وطاقات بشرية شابة قادرة على التطوير والابتكار إذا ما أُتيح لها المناخ المناسب. كما أن القطاع الخاص الليبي رغم ضعفه أظهر في السنوات الأخيرة رغبة متزايدة في الدخول إلى مجالات جديدة مثل التكنولوجيا والخدمات واللوجستيات في حال توفرت بيئة داعمة. إن النجاح في هذا المسار يتطلب خطوات جادة تبدأ بتحقيق الاستقرار السياسي وتوحيد المؤسسات، ثم الشروع في إصلاحات اقتصادية تدريجية تترافق مع إصلاحات تشريعية وإدارية وبناء مؤسسات قادرة على ضمان الشفافية والمساءلة. كما يجب على الدولة أن تلعب دورًا توازنيًا لا أن تنسحب بالكامل، بل أن تبقى كمنظم وضامن للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص حتى لا تتحول السوق الحرة إلى بيئة تُعاد فيها إنتاج الفوارق وعدم المساواة.

في المجمل، فإن ليبيا لا تحتاج فقط إلى التحول نحو السوق الحر بل إلى بناء نموذج اقتصادي وطني متوازن يُحقق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ويُخرج البلاد من الاعتماد المفرط على النفط إلى اقتصاد متنوع يحقق الاستقرار والازدهار لجميع المواطنين.

الخلاصة والتوصيات:

أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الليبي الذي استند بشكل كبير على إيرادات النفط وإدارة الدولة المركزية يواجه عوائق جذرية في مسار التحول إلى سوق حر. فمن جهة تتسم البنية الاقتصادية بعدم التنوع وغياب مؤسسات داعمة للقطاع الخاص وضعف البيئة التشريعية والتنظيمية التي تهيئ المناخ للاستثمار الحر.كما تبيّن أن القطاع الخاص يعاني من صعوبات هيكلية بسبب هيمنة الدولة على معظم القطاعات الاقتصادية وعدم وجود آليات فعالة لتشجيع المنافسة. ومن جهة أخرى، توفر الموارد الطبيعية الكبيرة والموقع الجغرافي الاستراتيجي لليبيا إلى جانب وجود قاعدة بشرية شابة فرصًا مهمة يمكن استثمارها في حال تم اعتماد إصلاحات اقتصادية جذرية. أكدت الدراسة أن الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر يتطلب استراتيجيات شاملة تتضمن إصلاحات سياسية واقتصادية وتحسين بيئة الأعمال وتطوير بنية تحتية مؤسسية، إلى جانب تعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية لضمان استدامة هذا التحول ونجاحه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

واستنادًا إلى النتائج والتحليل، توصي هذه الورقة بأتباع عدة إجراءات تهدف إلى تسهيل وتعزيز عملية التحول الاقتصادي في ليبيا:

1. تحديث القوانين الاقتصادية وذلك بإنشاء مؤسسات مستقلة تضمن تطبيق قواعد السوق الحرة وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز شفافية العمليات الاقتصادية.
2. تعزيز دور القطاع الخاص وذلك بتبني سياسات تحفيزية لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات غير النفطية وتخفيف الإجراءات البيروقراطية وتسهيل تأسيس الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ركيزة أساسية لأي اقتصاد سوق حر.
3. تنويع الاقتصاد الوطني ويتم بدعم الصناعات التحويلية والزراعة والسياحة والخدمات المالية كجزء من استراتيجية طويلة الأمد للحد من الاعتماد المفرط على النفط وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
4. تطوير الموارد البشرية وذلك بالاستثمار في برامج التعليم والتدريب المهني وتركيز الجهود على بناء قدرات الشباب في مجالات ريادة الأعمال والابتكار، مما يسهم في زيادة فرص العمل وتحفيز الإبداع الاقتصادي.
5. دعم الاستقرار السياسي والامني بحيث يمثل عاملًا أساسيًا لجذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي، ولذلك يجب العمل على تحقيق توافق وطني يعزز من بيئة العمل الاقتصادي ويقلل من المخاطر المرتبطة بالعوامل الأمنية.
6. تبني سياسات مالية ونقدية مرنة لضبط التضخم وتحفيز النمو الاقتصادي مع الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتشجيع الادخار والاستثمار.

قائمة المراجـــــــــــع

- الفارسي، عز الدين سعيد إبراهيم. (2023). أثر المنطقة الحرة بمصراته على التنمية الاقتصادية في ليبيا: فرص وتحديات .*مجلة الجيل الجديد للعلوم الاقتصادية والإدارية*، (3)14، .402–382.
- مصرف ليبيا المركزي(2023)، النشرة الاقتصادية ادارة البحوث والاحصاء، المجلد 63، الربع الاول.
- وزارة التخطيط الليبية (2023 .(*تقرير الأداء الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022*.
- باكير، س. م. (2019). تقدير حجم اقتصاد الظل في الاقتصاد الليبي خلال المدة (1981–2010م). *Journal of the Academic Forum*, *3*(1)، 69–92.
- المؤتمر العلمي الدولي الثاني (2023) – كلية الاقتصاد، جامعة سرت" .**المركزية وانعكاساتها على التنمية المكانية في ليبيا: توصيات المؤتمر** ".مؤتمر عقد في سرت، ليبيا، 8–9 مارس 2023.
- **مصرف ليبيا المركزي (2010)، النشرة ألاقتصادية ادارة البحوث و الإحصاء الجدول (35).طرابلس**، ليبيا.
- محمد، عيسى حمد. (2008) .(*الاقتصاد الليبي ومنظمة التجارة العالمية: الآثار الاقتصادية المتوقعة في ظل الإصلاحات*].دراسة منشورة في دورية **دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 27**.
- **بسيكري، السنوسي** .(2006) *.اقتصاد ليبيا بين مفهومي الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية* .مجلة القدس العربي.
- World Bank. (2025, April 25). *Libya Overview: Development news, research, data – Libya* [Country overview. Washington, D.C.: World Bank.
- World Bank. (2025, June 30). *Libya: Leveling the playing field towards private sector growth*. World Bank Country Overview.
- Expertise France & European Union. (2024). *EU4Skills – Enhancing skills and employability for private sector development in Libya*. Funded by the European Union and the Government of France; implemented by Expertise France.
- Libyan National Oil Corporation. (2024). *Libya's oil output and capacity projections*. Energy Intelligence.
- IEMed (2023) . *Libya as an extreme rentier economy: dependence on oil revenues, lack of diversification, erosion of middle class and institutional opacity*.
- International Monetary Fund. (2023). *Libya: Selected Issues* (IMF Staff Country Report No. 202)
- Libyan Center for Security and Military Studies. (2023). *Final recommendations of the Seminar on* Developments in the Libyan Scene: From a state-led economy to private-sector-led economy. Tripoli-based Libyan Center for Security and Military Studies.
- Expertise France & European Union. (2020). *EU4PSL – Support programme for the development of the Libyan private sector*. Funded by the European Union and implemented by Expertise France.
- World Bank. (2016). *Vietnam 2035: Toward Prosperity, Creativity, Equity, and Democracy*. Washington, DC World Bank Group.

- Aslund, A. (2007). *Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed*. Washington, D.C.: Peterson Institute for International Economics.
- International Monetary Fund. (2000). *Poland—Economic Developments and Reforms*. IMF Country Report No. 00/87. Washington, DC: IMF.
- World Bank. (1993). *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*. Washington, DC: The World.